تطبيق القانون واختيار القضاة والمحاكم. كما تضمّنت هذه المعايير ضرورة التحقّق من مشاركة السكان في اختيار حكومة الاقليم، من دون أية ضغوط خارجية مباشرة، أو غير مباشرة، من طريق أقلّيات محلّية مرتبطة بقوى خارج الاقليم، تريد ان تفرض ارادتها على الأغلبية؛ وبالمثل توفّر درجة من الاستقلال الذاتي على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتحرر من الضغوط الخارجية، وتحقيق المساواة بين مواطني الاقليم في التشريعات الاجتماعية وغيرها(١٠).

الّا ان الهند رأت، في اثناء مناقشة هذه المعايير، انه لا يوجد فارق بين الخطوات الكاملة للحكم الذاتي، وبين الاستقلال. فثمّة درجات للحكومة الذاتية تختلف عن الحكم الذاتي الكامل والخطوات المصاحبة له، التي ينبغي ان تعني الاستقلال. على هذا الاساس، قُدّم عدد كبير من التعديلات، وتمّ التصويت على النصّ المعدّل في الجمعية العامة بأغلبية ٣٢ صوتاً، واعتراض ١٩ عضواً، وغياب ستة أعضاء عن التصويت(١١).

حقل مفهوم الحكم الذاتي

اذا ما استعرنا مفهوم «الحقل» في معالجة مفهوم الحكم الذاتي، فاننا نعني به تلك المنظومة من المفاهيم التي يتداخل معها مفهوم الحكم الذاتي، اقتراباً وابتعاداً، وتستخدم المضمون نفسه مرة، وتعبّر عن درجات متنوّعة منه مرة أخرى، أو تختلف نسبياً عنه، على الصعيد القانوني والسياسي.

وهكذا نجد ان مفهوم الحكم الذاتي autonomy في اللغة الانكليزية وautonomie في اللغة الفرنسية، يتداخل مع مصطلحات ومسمّيات أخرى تقترب منه، أو تعتبر مستويات فيه، من الناحية التطبيقية. فثمّة، مثلاً، self rule ، وself government ، و self administration . ويمكن ترجمتها الى العربية على التوالي: حكم ذاتي، حكومة ذاتية، وادارة ذاتية. وعلى الرغم من التقائها تحت سقف واحد، الّا ان لا علاقة لأي منها بالسيادة، والتي تقتصر فقط على الدولة، وان كلاً منها يمثّل درجة، ومستوى، محدّدين من الحكم الذاتي، تتسع صلاحياتها، أو تضيق، وفق المقصود، والسياق التاريخي، وطبيعة المشكلات القائمة.

وعلى صعيد آخر، نجد الاستقلال الذاتي الثقافي (cultural autonomy) والاستقلال الذاتي الديني (religious autonomy)؛ وكل منهما يمثّل بعداً من تطبيقات الحكم الذاتي، كما هو واضح من المعنى المباشر. فالأول ينصرف الى تعليم اللغة الخاصة بالاقليم، وتطوير ثقافته؛ والثاني يكفل لجماعة معيّنة، في منطقة ما، مباشرة حريات المعتقد والممارسة الدينية. وهكذا، فهذه المفاهيم، وانْ كانت مستويات في تحديد مضمونه، فهي، في الوقت عينه، تختلف وتفترق عنه، طبقاً لطبيعة المشكلات القائمة، والتي ينبغي معالجتها.

ومن زاوية أخرى، فثمّة بعض المفاهيم التي تختلف كثيراً عن مفهوم الحكم الذاتي؛ بل ان مضامينها تتعارض معه، كمفاهيم السيادة، والاستقلال، وحق تقرير المصير، وانْ كان هذا الأخير ليس منبتّ الصلة به، حيث يعتبر الحكم الذاتي مرحلة تسبق تقرير المصير، أو هكذا يفهم من سياق بعض تطبيقاته. فمن ناحية، يعتبر مفهوم الحكم الذاتي نسبياً، أي ترد عليه قيود ويحدّد له سقف قانوني وسياسي من قبل السلطة صاحبة السيادة، أي الدولة، عندما يتعلّق الأمر باقليم، أو منطقة تريد الحصول على ادارة شؤونها بنفسها، بينما سيادة الدولة مطلقة. ومن ناحية أخرى، فان مفهوم